



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2013 - العدد: 01

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الإثنين 21 ربيع الثاني والثلاثاء 21 جمادى الأولى 1434
الموافق 04 مارس و02 أبريل 2013

فهرس

- 1 - محضر الجلسة العلنية الأولى ص 03
• إفتتاح الدورة الربيعية العادية لسنة 2013.
- 2 - محضر الجلسة العلنية الثانية ص 09
• الإعلان عن القائمة الإسمية لرؤساء المجموعات البرلمانية.
• المصادقة على القائمة الإسمية لنواب رئيس مجلس الأمة.

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الإثنين 21 ربيع الثاني 1434
الموافق 04 مارس 2013

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون الحاضرون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

افتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين صباحاً

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي
الوطني،
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
أسرة الصحافة والإعلام،
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ومرحبا بكم
جميعاً في مقر مجلس الأمة.

أيتها السيدات، أيها السادة،
خلال الشهر الفائت، وفي فترة قصيرة، فقد مجلس الأمة
والجزائر زميلين بل أقول أخوين مجاهدين كبيرين، أخوين
كان حضورهما بيننا حضوراً مميزاً، تميّز نألاه بفضل نضالهما
وجهادهما، تميّز جعلهما يحتلان مكانة خاصة ومقاماً كبيراً،
إنهما المرحومان المجاهدان علي محساس وعبد الرزاق

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
عملاً بأحكام الفقرة الأولى من المادة 118 من الدستور،
والمادة 5 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد
تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما،
وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ أدعوكم إلى
سماع مراسيم افتتاح دورة الربيع العادية لسنة 2013.

مراسيم الافتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: أعلن رسمياً عن افتتاح دورة الربيع
العادية لسنة 2013 في مجلس الأمة.

والآن ومثلما جرت به العادة، إسمحوا لي أن ألقى على
مسامعكم بعض الكلمات ذات الصلة بالمناسبة وفيها أقول:
بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين؛

بوحارة، رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته.

لقد كان الفقيدان من رعييل المجاهدين الأوائل، كما

أن سجل كل منهما كان حافلا بالمساهمات المشهودة أثناء فترة الحركة الوطنية ثم في مرحلة ثورة التحرير الوطنية، وأثناء مرحلة بناء الدولة الجزائرية الحديثة، لدى توليها للمسؤوليات والمهام الرفيعة التي تقلدها، وكذلك عبر مشاركتها الثرية والطويلة في النشاط الفكري والسياسي.

ونحن إذ نستحضر المزايا والخصال الوطنية التي طبعت حياة كل واحد منهما، فإننا نتضرع إلى الله سبحانه وتعالى وندعو لهما بالرحمة والمغفرة، ونتوسل إليه تعالى بأن يسكنهما فسيح جناته الواسعة مع من سبقهم من إخوانهم الشهداء والمجاهدين.

(وقفة ترحم على روح الفقيدين مع قراءة سورة الفاتحة) شكرًا.

أيتها السيدات، أيها السادة،

منذ شهر كنا قد افترقنا على أمل اللقاء مع بداية الدورة الربيعية هذه والتي نشارك في فعاليتها اليوم.

لقد افترقنا ولم يكن قد مضى على نصف عدد أعضاء هيئتنا - يومها - سوى بضعة أسابيع من انضمامهم لمجلس الأمة؛ وهي كما تلاحظون فترة قصيرة وهي من ثم غير كافية للتأقلم مع المكان ولا التعرف على كافة الأعضاء، الجدد منهم والقدامى وفيما بينهما، فما بالك بالنسبة لعمل وسير الهيئة التي أصبحوا أعضاء فيها؟

واليوم ها نحن نلتقي لنستأنف عملنا ضمن الهيئة، نلتقي لكي نشارك في افتتاح الدورة وانطلاق الأشغال فيها.

وكما جرت العادة ولدى التثام شمل الهيئة مع بداية كل دورة عودنا أنفسنا على تناول الكلمة أمامكم لكي نستعرض وإياكم أهم محاور العمل التي ستركز الجهد في إطارها خلال الفترة.

وهكذا فإن أعضاء مجلس الأمة سيكونون مدعويين هذه المرة أيضا إلى دراسة وإبداء الرأي وتحديد الموقف في عدد هام من النصوص التشريعية المقترحة أو التي تنوي اقتراحها الحكومة للدورة؛ نذكر منها على سبيل المثال :

القانون المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة، وهو قانون كان قد حظي بنقاش واسع بين الوزارة الوصية ومثلي المهنة، قانون يرمي في غايته النهائية إلى ضمان الوسائل الإجرائية اللازمة لتكريس «الحق في الدفاع» للأطراف المتقاضية وتمكين

وأعتقد أن المقاربة الجديدة التي اعتمدها هذا المشروع لإعادة تربية السجناء من شأنها أن تحمي المحكوم عليه، وتجعل هذه الحماية تتماشى مع التطور الذي تعرفه بلادنا والعالم.

أما مشروع القانون المتعلق بشروط ممارسة النشاطات التجارية فقد أملت الضرورة الداعية إلى تنظيم هذه النشاطات كونها كانت مصدراً للكثير من الاحتجاجات الاجتماعية.

ومن المؤكد أن مشروع القانون هذا سوف يدخل قواعد جديدة للممارسة العقلانية في مجال التحكم في النشاط التجاري، خاصة وأنه سيدخل قواعد جديدة متعلقة بتحديد الأسعار ويوضح الطريقة التي يجب أن تتبع في مجال سياسة الإشهار.

سيداتى، سادتى،

بالنسبة لمشروع القانون المتعلق بالجمارك فقد تضمن هذا المشروع تعديلات هامة تهدف إلى إدخال المرونة في مجال التجارة الخارجية، وهو سيوسع من دائرة الرقابة في هذا القطاع؛ ولقد اعتمد المشروع المقدم على أساليب جديدة أكثر عصرية وأكثر نجاعة في نطاق محاربة الجريمة على مستوى الجمارك.

ومن هذه الزاوية، فإن النص الجديد يسعى إلى تعزيز دائرة محاربة التهريب، والغش، والتزوير وتبييض الأموال.

بينما تهدف التعديلات التي جاء بها قانون العقوبات هذا إلى تكييف نظامنا الجزائي خاصة بعد بروز أشكال

حد ذاته إجراء عادي وقانوني يتكرر سنوياً وهو يأتي هذه المرة بعد التغيير النصفي لأعضاء الهيئة.

ومن هنا فإن العائلات السياسية سوف تتولى اختيار من يمثلها ضمن هذه الهيئات، وفي هذا المجال أنتهز السانحة لكي أدعو مسؤولي المجموعات البرلمانية وهي تتولى مهمة اقتراح الأسماء أن تراعي -حقاً- الجانب المتعلق بالرغبة الخاصة بالسيدات والسادة الأعضاء، أملاً منها أن تأخذ بعين الاعتبار جانب التخصص في هذا الاختيار والتجربة المكتسبة في هذا التوزيع كمواصفات يجب اعتمادها لدى اقتراح هذه التعيينات للعضوية ضمن اللجان أو لتولي المسؤوليات ضمن الهياكل المسيرة لعمل المجلس.

إذن، فبالإضافة للبرنامج التشريعي الخاص بالدورة، فإنه ينبغي علينا التفكير في النشاطات المكملة أو المساعدة للعمل التشريعي.

لهذا وفي هذا المجال بالذات سيعمل مجلسنا خلال الدورة - تأكيداً - على تكثيف الجهد الخاص بمراقبة عمل الحكومة وذلك من خلال الأسئلة الشفوية والكتابية التي سوف يطرحها الأعضاء على مسؤولي الهيئة التنفيذية.

زميلاتي، زملائي،

بودي، ونحن نفتتح الدورة الربيعية لسنة 2013 أن أفتأحكم - كعادتي - في بعض القضايا والمسائل التي تهم هيئتنا، لأطرح فيها بعض الأفكار والتساؤلات، المناسبة تقتضي طرحها وفيها أقول: ليس جديداً القول بأن دور البرلمان لا يتوقف عند مجرد تمثيل الشعب، بل هو علاوة على ذلك فهو فضاء للعمل التشريعي، فهو كذلك إطار قانوني لممارسة الرقابة على عمل الحكومة؛ وفي هذا السياق، أستسمحكم العذر في أن أفكر أمامكم بصوت عال وأن أطرح بعض المسائل التي تهم هذا الجانب؛ خاصة وأن الأداء الفعال للبرلمان يتوقف على مدى نجاعة وتوظيف الآليات والأدوات التي خوله إياها الدستور، وفي هذا الباب تأتي الرقابة البرلمانية بالطبع كآلية قانونية مهيأة لممارسة الأداء البرلماني وفي هذا الباب أعتقد أنه قد أصبح من الضروري التفكير مع الهيئة التنفيذية حول كيفية تقييم التجربة في مجال المراقبة البرلمانية قصد تحسين طريقة وتفعيل هذه الآليات لأنه يحصل أن كثيراً من الأسئلة الشفوية التي تطرح على أعضاء الهيئة التنفيذية لا تحظى بالرد الوافي والمقنع فتبقى الحقيقة معلقة أو أن هذا الرد يأتي متأخراً

جديدة من الجرائم والتي أصبحت تسمى بالجرائم العلمية أو التقنية.

ويقيناً فإن التعديلات المقترحة سوف تتيح للقاضي الجزائي إيجاد أدوات قانونية أكثر ملاءمة لمعالجة المشاكل المطروحة والتي من شأنها حماية المواطنين وصيانة مصلحة البلاد.

وبخصوص قانون المناجم فإنه يأتي لسد الفراغ القانوني الموجود الآن في هذا النطاق، وهو جاء ليعمل على تنظيم نشاط القطاع الذي شابه بعض النقص أثر على وتيرة الاستثمار في البلاد.

أما القانون المتعلق بتحديد القواعد المطبقة على نشاط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، فيمكن القول إنه يأتي لتحسين الأطر القانونية والتنظيمية التي تضبط نشاط القطاع بما يسمح بإعطاء دفع جديد لواحد من أهم القطاعات الخدمية الخاصة بالتنمية ومواكبة التطور التكنولوجي المتسارع عالمياً.

قطاع تنظيم وتطوير التكوين والأنشطة البدنية والرياضية يأتي من جهته ليتكفل بأحد أهم انشغالات الشباب ألا وهي الرياضة، ولا سيما في جوانبها التكوينية والتقنية والأخلاقية، ذلك أنه وبالنظر إلى التركيبة السكانية الخاصة بالجزائر والتي تتشكل في غالبيتها من الشباب، فقد كان من الضروري إيلاء هذه الشريحة ما تحتاجه من وسائل للتكوين والترفيه، وتهيئة الفضاءات المناسبة.

إننا في هذا الإطار نعتقد أن هذه الأبعاد مجتمعة تلتقي مع ذات الأهداف التي تضمها برنامج السيد رئيس الجمهورية لترقية وتطوير الرياضة ببلادنا.

خلال هذه الدورة سنتدارس أيضاً قانون المالية التكميلي لسنة 2013؛ وكما تعلمون، فإن هذا النص يأتي عادة لمراجعة التوقعات والتقديرات المالية التي وضعتها السلطات العمومية عند إعدادها لقانون المالية السنوي العادي، وفي نفس الوقت ليقدم التدابير اللازمة لمواجهة أي طارئ قد تولده التقلبات الاقتصادية والمالية التي يمكن أن تطفو على الساحة المالية العالمية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وفي الشأن الداخلي لتسيير مجلس الأمة وترتيب أمور البيت سيتولى رؤساء المجموعات البرلمانية مهمة اختيار مثليهم في الهياكل المسيرة للمجلس، وهذا الإجراء هو في

يفقد السؤال مضمونه وجدواه.

وهنا أقول: ما دامت الرغبة متقاسمة ما بين الهيئتين في الوصول إلى تفعيل عمل الهيئات الدستورية وإكسابها المصدقية في عملها نقول: ألا يستحب أن نفكر معاً لنعمل على تفعيل هذه الآلية ونجعلها تعمل بطريقة أنجح في تحقيق الغاية المتبتغاة؟

وإذا كان الأمر كذلك ألا يستحب أيضاً دراسة إمكانية طرح الأسئلة الشفوية الخاصة أو كما يسميها البعض الأسئلة ذات الطابع الاستعجالي أو الخاصة بمواضيع الساعة ودراسة إمكانية التجاوب مع هذا النوع من الأسئلة وإيفائها حقها؛ طبعاً قد يقال لي: إن نظامنا الداخلي والقانون الأساسي الناظم لعلاقتنا لا يتعرض إلى هذا الموضوع وهنا أقول: إنني أطرح الموضوع لكي نفكر فيه معاً الآن ونعمل على التكفل به مستقبلاً متى تمت المراجعة الدستورية الخاصة بالموضوع.

وفيما يتعلق بجدول الأعمال الخاص بالدورة، فمن الضرورة بمكان التأكيد على حتمية التنسيق التام بين غرفتي البرلمان من جهة وبينهما وبين الحكومة من جهة أخرى ذلك أنه يتوجب في هذا النطاق دعوة الهيئة التنفيذية إلى مراعاة الوضعيات الخاصة بكل غرفة في مجال البرمجة وألا تترك الحكومة موضوع إحالة مشاريع النصوص إلى آخر لحظة فتحيلها إلى غرفتي البرلمان، فيتسبب ذلك في إدخال الارتباك في عمل الغرفة الواحدة أو الغرفتين معاً؛ فالمادة 16 من القانون العضوي الناظم للعلاقات تفرض علينا ضبط جدول أعمال كامل للدورة قبل بدايتها، وترك الحالات الاستثنائية للوضعيات الخاصة، لكن الممارسة أصبحت تجعل من الاستثناء قاعدة.

أما فيما يتعلق بجلسات الاستماع، فهي تمثل هي الأخرى شكلاً من أشكال الرقابة القبلية والبعديّة على برامج القطاعات الوزارية، وفي هذا الجانب فإننا نعتقد أنه قد يكون مفيداً لو حظي هذا النوع من المسألة - إلى جانب الأسئلة الشفوية والكتابية - بعناية أكبر مما هي عليه الآن، ذلك أننا كثيراً ما نلاحظ أن مسؤولي القطاعات الوزارية يترددون في الرد على طلب رؤساء اللجان المختلفة والتجاوب مع هذه الطلبات في حينها.

إننا في هذا المجال نرى أيضاً أن جلسات الاستماع هي حقاً آلية مفيدة للبرلمان والحكومة معاً لتوفير المنبر لمسؤولي

القطاعات الوزارية لكي يردوا ويوضحوا ما يجب توضيحه إلى المواطن من خلال منبر البرلمان، ناهيك عن كون هذه الآلية تسهم في جعل كل هيئة تؤدي دورها القانوني عادياً. أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد ظل التحرك الميداني يشكل نشاطاً مألوفاً في مجلس الأمة، وقد تزايدت أهميته مع مرور الأيام، الأمر الذي يستوجب الآن التفكير في إمكانية الاستفادة من هذه الآلية بشكل أكبر من خلال التنسيق المسبق واللاحق وصولاً إلى بلوغ الغاية المرجوة منه ومن خلال تفعيل أدائه والاستفادة من التوصيات التي تتضمنها التقارير التي تعدها اللجان التي قامت بالمهمة، ولكن هذه الملاحظة يجب ألا تنسينا مع ذلك التنويه بالتفهم والمساعدة التي تتلقاها هذه الوفود من قبل القطاعات الوزارية المختلفة وكذا من قبل الولايات المختلفة عبر الوطن.

فيما يخص الندوات الخاصة بترسيخ وتعميق الثقافة البرلمانية، ورغم ما حققته من نتائج إيجابية، لاسيما في المساهمة في إثراء المخزون الوثائقي للمجلس ونجاح هذا الأخير في نسج علاقات تعاون مع الكثير من المؤسسات العلمية وهيئات البحث والنخب الفكرية، إلا أنها بدورها بحاجة إلى تحضير محكم وبرمجة مسبقة مدروسة، مع مراعاة اختيار المواضيع التي تعود بالنفع على البرلمانيين وعلى البلاد عموماً.

وبناء على هذا، أعتقد أنه من الواجب الآن تقييم التجربة الماضية والسعي لإيجاد صيغة أكثر جاذبية، وأكثر تنوعاً حتى يأخذ هذا الشكل من أشكال النشاط الأهمية والمكانة التي هو جدير بها.

سيداتي، سادتي،

وفي مجال آخر، فإن الدبلوماسية البرلمانية ونظراً لتنامي دورها يجب أن تحظى هي الأخرى بالعناية المطلوبة لكي تنال المكانة التي تستحقها باعتبارها دعامة هامة لدبلوماسية الدولة الرسمية، وفي هذا الإطار يستحب منا أو يتوجب علينا جميعاً أن نضاعف من وتيرة التشاور مع المجلس الشعبي الوطني ومع الحكومة لإعطاء هذا النوع من النشاط النجاعة المطلوبة والمرجوة.

تلکم هي بعض الانشغالات التي أردت أن أفاتحكم فيها الحديث، ولا شك أنها أخذت حيزاً من تفكير الكثير منكم، لاسيما أولئك الذين أتاحت لهم فرصة الانتماء للمؤسسة

لأكثر من عهدة، وتابعوا عن قرب إفرازاتها وتداعياتها على الأداء البرلماني.

أيها السيدات، أيها السادة،

بعد الاعتداء الإرهابي الذي اتخذ الطابع الدولي والذي تعرضت له بلادنا، وبعد الرد الحاسم الذي ردت به قوات جيشنا الوطني الشعبي التي نجدد لها التحية والتقدير.

(تصفيق)

أصبح بالإمكان القول اليوم إن القدرات الدفاعية لبلدنا قد أضحت مطمئنة إلى حد كبير، خاصة بعد أن برهنت هذه الأخيرة عن اقتدارها واحترافيتها العالية في التصدي للعدوان.

إن الأمر الذي يجب التأكيد عليه في هذا الإطار هو أن الاعتداء الإرهابي - وخلافاً لما كان يتصوره منفذوه - قد عاد على أصحابه بالخيبة والهزيمة، ناهيك عن كونه تحول إلى دعم واضح للجزائر وبالوقت ذاته ترك أصداءً إيجابية كبيرة على الطريقة التي تم بها حسم الموضوع، إن على الصعيد الإقليمي أو الصعيد الدولي، وأعطى الجزائر من ثم سمعة ومكانة زادت احتراماً.

وإذا كانت عاصمتنا قد تحولت في الفترة الأخيرة إلى اتجاه مفضل لصناع القرار في العالم، فإن ذلك إن دل على شيء فإنما يدل على حقيقة أخرى مفادها أن الدور المحوري الذي باتت تلعبه بلادنا في الساحة الإقليمية قد أصبح حقيقة واضحة لا يمكن لأي كان تجاهلها، فأولئك الذين حاولوا المساس بأحد المنجزات الحيوية للجزائر، وسعوا إلى إضعافها سياسياً والطعن في مصداقية قدرات جيشها القتالية، سرعان ما اكتشفوا ومعهم العالم أن الجزائر ليست بذلك الطعم السهل المنال.

إنها حقيقة مؤكدة أصبح يُقر بها العدو والصديق، كما أن هذا الاعتراف المستحق هو الذي كان بالواقع وراء فهم وتفهم بل أقول إقرار الجميع بمكانة الجزائر وهو الذي كان أيضاً وراء تغيير أكثر من جهة لرأيها وحكمها ولهجتها من مواقف الجزائر ومن تحاليلها تجاه الوضع القائم في المغرب العربي وفي منطقة الساحل.

وفيما يخص الأوضاع السائدة في منطقة الساحل ومالي تحديداً، فإننا نأمل بل نتمنى أن يتم احتواء الصراع الدائر في هذا البلد الشقيق والجار، من خلال الحوار في إطار الوحدة الوطنية لهذا البلد، لكي ينصرف الاهتمام نحو التنمية

ومحاربة الإرهاب.

وما تتمناه أيضاً هو أن يأتي هذا الحل في أقرب الآجال حتى يعود الأمن والاستقرار ليس لدولة مالي الشقيقة وحسب بل إلى كل دول المنطقة.

وخلاصة القول إن الجزائر قد برهنت حقاً عن حزم واضح وحاسم اعترف به العالم كله وأكد على حقيقة مفادها أن الجزائر دولة محترمة، وفي سياستها تعمل بجد ومسؤولية في تحديد مواقفها بما من شأنه الدفاع عن مصالحها العليا وبما يتماشى مع الإجماع الدولي في القضايا الشائكة الدائر حواها في المنطقة والعالم، لكنها في الوقت ذاته لا ترضى لنفسها بأن تبقى مكتوفة الأيدي أمام أي تجاوز أو مساس بحدودها وسيادتها الوطنية وبأي عمل يلحق الضرر بوحدتها واستقرارها.

أكرر، إن الجزائر لا ترضى لنفسها بأن تبقى مكتوفة الأيدي أمام أي تجاوز أو مساس بحدودها وسيادتها الوطنية وبأي عمل يلحق الضرر بوحدتها واستقرارها.

أيها السيدات، أيها السادة،

لقد تعرضت بعض الصحف الوطنية والأجنبية في الأيام الأخيرة إلى حالات فساد عرفت بها بعض القطاعات الاقتصادية في بلادنا، ونحن هنا وفي هذا المجال لا يسعنا إلا أن نؤكد دعمنا للموقف الذي عبر عنه فخامة رئيس الجمهورية في الموضوع وندعو بالوقت ذاته إلى ضرورة جعل الحقيقة تتجلى واضحة، لكننا أيضاً نقول: إن استباق نتائج التحقيق والحكم أو الأحكام القضائية يعد موقفاً لا يتماشى مع منطلق تحقيق العدالة، ونقول أيضاً: إنه أمام مثل هذه الأعمال المشينة - إن هي تأكدت - والتي تسيء إلى مصداقية ليس فقط قطاع بذاته أو قطاعات معينة، بل إلى البلد ككل.

وبالمقابل يتوجب علينا وضع الثقة في عدالتنا وتركها تقوم بعملها بكل هدوء بعيداً عن أي أحكام مسبقة قد تؤثر على مسار عملها.

كما يتوجب علينا في الإطار ذاته تفادي الدخول في المزايدات السياسية التي لن تضيف جديداً للكشف عن الحقيقة بقدر ما تعمل على تشويه صورة الجزائر، وبنفس الوقت تسهم في التعتيم على العمل الجاري الذي تقوم به البلاد في مختلف المجالات وتنسي الناس حقيقة الإنجازات الكبيرة التي تسجلها الورش الكثيرة والضخمة التي تفتح

يوماً عبر التراب الوطني .
 إن ما نريد قوله من وراء هذا الكلام هو أن هذه السلوكيات المدانة - إن هي تحققت أو تبينت صحتها - يجب ألا تحجب عن أعيننا الحقيقة الأخرى والمتمثلة في إنجازات البلاد ولا أن تؤثر سلباً على وتيرة العمل الذي تحققه منشآت الجزائر بفضل عمل آلاف العاملات والعمال في القطاع العام والخاص، كما يجب في هذا الإطار الابتعاد عن صيغ التعميم لدى إطلاق الأحكام لأن في هذا البلد هناك مئات الآلاف من الإطارات والعمال تعمل وتقدم الجهد والعرق، كما يجب عدم الخلط بين السلوكيات المدانة والشركة أو الشركات المعنية باعتبار أن واحدة منها - والتي هي الآن موضوع وحديث القريب والبعيد - مؤسسة اقتصادية رائدة، شركة احتلت مكانة عالمية وتساهم في خلق الرفاه لأبناء الجزائر كافة، يجب ألا ننزلق في أحكامنا إلى درجة الخلط بين هذه السلوكيات وننسى ما حققته البلاد وما تحققه مؤسساتها في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وسواء في نطاق التعليم العالي أو في نطاق التكوين المدرسي أو في نطاق النقل أو الفلاحة أو الري أو السكن، وفي تهيئة الإقليم وغيرها، كل هذه القطاعات تعرف اليوم حركية واضحة كبيرة وتنتج يومياً خيرات جديدة لفائدة المجموعة الوطنية، مستجيبة بذلك لطموحات المواطنين والمواطنات، محققة الازدهار والرفاه الذي ينشده أفراد الشعب الجزائري في إطار سياسة واضحة المعالم، محددة الأهداف، سياسة تجد تجسيدها في برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

شكراً لكم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

(تصفيق)

رفعت الجلسة في منتصف النهار تماما

محضر الجلسة العلنية الثانية

المنعقدة يوم الثلاثاء 21 جمادى الأولى 1434

الموافق 02 أفريل 2013

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الأربعين صباحا

وقامت المجموعات البرلمانية هي الأخرى بعقد سلسلة من الاجتماعات بين أعضائها ونظمت انتخابات على مستواها لاختيار من يُمثلها في أجهزة مجلس الأمة.

وعملا بأحكام النظام الداخلي للمجلس، لاسيما المواد: 49، 50، 51 و52 منه، سوف نتلو على مسامعكم القائمة الإسمية لرؤساء المجموعات البرلمانية؛ تفضل السيد مدير الجلسة.

السيد محمد باركة (مدير الجلسة): شكرا سيدي الرئيس.

القائمة الإسمية لرؤساء المجموعات البرلمانية:

- السيد محمد بوخالفة، رئيسًا للمجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي (المعيّنين).

- السيد محمود زيدان، رئيسًا للمجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

- السيد عبد القادر زحالي، رئيسًا للمجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني. وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ الآن وقد أحطتم علمًا بهذه التعيينات لمسؤولي العائلات السياسية الممثلة في هيئتنا؛ بودي - باسمكم جميعًا - أن أهنئهم على هذه الثقة، وأتمنى لهم التوفيق في مهامهم تكريسًا لتقاليد العمل مع أجهزة وهيئات المجلس، في كنف

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بودي الترحيب بالسيد وزير العلاقات مع البرلمان الذي دأب على مشاركتنا في مثل هذه المناسبة، وإن هي خاصة بترتيب شؤون الهيئة الداخلية، لكن الحكومة تتابع باهتمام ما يجري في البرلمان؛ فأرحبُ به بيننا وأشكره على حضوره معنا هذه المناسبة.

إذن، بعد إثبات عضوية السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الجدد، إثر عملية التجديد النصفية لتشكيلته، بعنوان الفترة التشريعية السادسة (2013-2015)؛ وانتخاب رئيس مجلس الأمة؛ كنا قد اتفقنا على أن تُجرى مشاورات مع رؤساء المجموعات البرلمانية لاستكمال بقية محطات عملنا التنظيمي لشؤون الهيئة.

وأقصد بذلك توزيع مناصب المسؤولية، ضمن أجهزة مجلس الأمة، حسب التمثيل العددي والنسبي لكل عائلة سياسية وكذا انضمام وتوزع السيدات والسادة الأعضاء على اللجان الدائمة التسع للمجلس ومكتب المراقب البرلماني؛ ومن ثمة الشروع في عملية التنصيب الرسمي لها.

وتبعًا لذلك فقد التقينا مع رؤساء المجموعات البرلمانية، وبالمناسبة أشكر مسؤولي العائلات السياسية الممثلة في مجلس الأمة على روح المسؤولية والوضوح والتفهم والتفاهم الذي ميّز لقاءنا واجتماعاتنا.

- الممتنعون..... شكرا.
(تصفيق)

شكرا؛ وعليه أعتبر أنّ السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة قد صادقوا على القائمة الإسمية لأعضاء مكتب المجلس.

لا يسعني إلا أن أهنيء السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس الأمة على الثقة التي حظوا بها من قبل عائلاتهم السياسية أولاً، ثم من طرف زميلاتهم وزملائهم ثانياً؛ وعليه أدعوهم للالتحاق بأماكنهم بالمنصة والجلوس أمامكم، لكي يتعرف عليهم زميلاتهم وزملائهم، طبعاً هم يعرفونهم لكن هي سنة متبعة ليطمئن التعرف عليهم رسمياً.

(إلتحاق السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس المنتخبين، بأماكنهم إلى جانب السيد الرئيس بالمنصة)

أود أن أنتهز هذه السانحة لكي أجدد لهم التهنية وأتوجه بالشكر لكم زميلاتي، زملائي الأعضاء، لأنكم اخترتم من بينكم من يليق بهذه المسؤولية، طوال سنة كاملة سوف نتعامل خلالها معاً.

إذن، أتمنى لهم التوفيق والدعم، وإن شاء الله سنعمل معاً على أن نكون في خدمة الزميلات والزملاء، أعضاء الهيئة، بما من شأنه أن يُحقّق مضامين النصوص المعمول بها والمسيرة والناظمة لمجلسنا؛ ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر والعرفان للزملاء القدامى الذين ساعدونا خلال السنة الماضية، من أجل خدمة الزميلات والزملاء، أعضاء المجلس، شكرا لكم جميعاً، وهنيئاً للأخت والإخوة أعضاء مكتب مجلس الأمة.

بعد رفع هذه الجلسة، سألتقي بالسيدة والسادة أعضاء المكتب قصد تنصيبهم؛ ليتم عَقَبَ ذلك الشروع في عملية تنصيب اللجان الدائمة للمجلس، حيث سيُشرف السيدة والسادة أعضاء المكتب على هذه العملية حسب الرزنامة المنشورة لهذا الغرض.

وعليه، أدعو السيدات والسادة أعضاء المجلس إلى الإلتحاق بقاعات الاجتماعات وفق الإجراءات والقواعد الموضوعة لهذا الغرض.

التعاون والتشاور والتكامل وفق القوانين الناظمة لعمل هيئتنا.

الآن نمر إلى الموضوع الموالي والمتعلّق بالمصادقة على القائمة الإسمية لتشكيلة مكتب مجلس الأمة.

إذن، عملاً بأحكام النظام الداخلي للمجلس لاسيما المواد: 9، 10 و11 منه؛ فقد وافقتنا المجموعات البرلمانية بمحاضر اجتماعاتها وانتخاباتها، والتي تُفيدنا فيها بأسماء من يُمثّلها في عضوية مكتب المجلس على أساس التمثيل العددي والنسبي لكل عائلة سياسية.

نتلو الآن على مسامعكم القائمة الإسمية المُقترحة للعضوية ضمن مكتب المجلس، تفضل السيد مدير الجلسة.

السيد محمد باركة (مدير الجلسة): شكرا سيدي الرئيس.

إقتراحات المجموعات البرلمانية بخصوص العضوية ضمن مكتب مجلس الأمة:

إن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي (المعيّنين) اقترحت للعضوية بمكتب مجلس الأمة: السيدة ليلي الطيب والسيد حمود شايد.

والمجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي اقترحت للعضوية بمكتب مجلس الأمة:

السيد لخضر سيدي عثمان والسيد إبراهيم بوتخيل.

أمّا المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني فقد اقترحت للعضوية بمكتب مجلس الأمة: السيد محمد نواصر.

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ وقد استمعتم إلى الأسماء المقترحة من قبل المجموعات البرلمانية للعضوية في مكتب المجلس؛ وطبقاً لأحكام الفقرة الثانية للمادة 11 من النظام الداخلي؛ أعرض عليكم هذه القائمة الإسمية للتصويت:

- المصوتون بنعم..... شكرا.

- المصوتون بلا..... شكرا.

وبهذا نكون قد أكملنا ترتيب وتنظيم شؤوننا الداخلية للهيئة بعد تنصيب كل أجهزة المجلس بما يُمكننا من استئناف أشغالنا التشريعية والبرلمانية في الأيام القليلة المقبلة وسنبلّغكم بذلك لاحقاً. شكرًا لكم جميعاً؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة التاسعة
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحاً

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 23 جمادى الأولى 1434
الموافق 04 أبريل 2013

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587